



ما يربط بين المرسوم الرقم 66 والقانون الرقم 10 ، والمرسوم الرقم 16 ، وعملية إنتهاء الصراع في سوريا، ثلاثة أهداف: الاستيلاء على الأراضي والأملاك، واستكمال هندسة التركيبة الديموغرافية "المنسجمة" وفقاً للمصطلح الذي أطلقه رئيس النظام، والتغريب المسبق على أي حل سياسي .

المرسوم 66 استغلّ ظروف الحرب لهدم المساكن العشوائية في منطقة بساتين الرازي جنوب غربي دمشق، وهجر سكانها قسراً ومن دون أي تعويض بحجة إيوائهم "إرهابيين" ، أي أن المنطقة عوّقت لأنها غير موالية للنظام .

والقانون 10 أقرّه ما يسمّى "مجلس الشعب" آخذاً بالنموذج الإسرائيلي في وضع اليد على "أملاك الغائبين" ، أي الاستحواذ على كل عقار لا يقطنه أهله الذين اضطروا للهرب من مجازر النظام وبطشه، وهذه من المرات النادرة التي يقدم فيها "برلمان" على تشرعّي يجيز سرقة الأراضي الخاصة، والمثل الأقرب هو تشرعّي الكنيست الإسرائيلي سرقة الأراضي الفلسطينية لإقامة المشروعات الاستيطانية .

أما المرسوم 16 ، فيتعلق بإعادة تنظيم وزارة الأوقاف، ولوهله قد لا تبدو له علاقة بـ"التشريعين" الآخرين، إلا أن ضخامة أملاك الأوقاف في كل المدن السورية تفسّر الاهتمام المفاجئ بهذه الوزارة، خصوصاً أن النظام مهوس حالياً بمسألة إعادة الإعمار (من دون تمويل خارجي)، ويلزمه بعض تلك الأراضي في منطقة دمشق أو يريد وضع يده على معظمها الذي دمرّ وتضرّر كلياً أو جزئياً في حمص وحلب.

وكان الإيرانيون من أبرز المستفيدين من المرسوم 66 والقانون 10، إذ إنهم تطلعوا منذ ما قبل الأزمة إلى استملك عقارات في أكثر مناطق السنة عراقة لتشييعها وترسيخ تغلغلهم فيها، ثم بادروا باكرا، منذ أواخر عام 2011، إلى مضاعفة نشاطهم، معتمدين على شيوخ سلطة الشبيحة، ومستخدمين التهديد والترهيب لجعل حياة أصحاب الأملك لا طاق، وإرغامهم على الرحيل، بعد بيعها.

أما "أمراء الحرب"، وهم من ضباط النظام الذين فتحوا دكاكين مليشياوية لحسابهم، محلية أو عابرة للمناطق، فقد حصلوا أو في صدد الحصول على مكاسب من "أملاك الغائبين" المصادر، بعدها كانت عصاباتهم أجزت نهب و"تعفيش" ما فيها. كان القانون 10 أثار ضجة قبل شهور قليلة، حتى أن حكومات غربية راجحت موسكو للتدخل وتجميد تنفيذه، لا شيء إلا لأنه ينسف جذريا احتمال عودة السوريين الذين لجأوا إلى الخارج، كما أنه يقوض أساس أي حل سياسي.

هناك طبعاً أهداف أخرى لقانون الأوقاف، سياسية وتمييزية وطائفية - عنصرية كما يراها البعض. لكن الأوقاف ليست دينية فحسب، بل هي من أغنى الوزارات، والدولة حالياً مفلسة وتبحث عن موارد فيما تعيش على منظومة "خوات" يغذّيها رجال أعمال النظام، فهو ساهم في تسمينهم، ولا بدّ أن يساهموا في بقاءه.

وحيث يشار إلى الأوقاف، إنما يشار إلى السنة تحديداً، فالوزارة لا علاقة لها بأوقاف المسيحيين والعلويين والشيعة والدروز والإسماعيليين وغيرهم.

وأصدر بشار الأسد المرسوم 16، متجاهلاً "مجلس الشعب" الذي لن يُسمح له بمناقشته أو تعديله، ومتجاهلاً أيضاً السنة الموالين، لماذا؟ لأن وضع اليد على أموال الأوقاف هو الهدف الأبرز لهذا المرسوم، لكنه يغطّي بمشروع يبدي ظاهرياً نية "المصالحة" مع السنة، عبر تضخيم دور الأوقاف، فيما يبطن خططاً للتحكم بتفاصيل الدين وممارسة طقوس الحياة الدينية، ويربطها بـ"مكافحة الإرهاب".

يريد النظام الإيحاء بأن سوريا ستكون مركزاً للتسنّن، ينافس السعودي والتركي، لكنه يستنسخ عملياً التجربة الإيرانية، وخطط التشيع، ودوافعها المرتبطة بالتوسيع الفارسي في المنطقة العربية.

في ردود الفعل المتضاربة على قانون وزارة الأوقاف، هناك من حذّروا من أن تعظيم دورها سيمكّنها من "ابتلاع الدولة"، ونسوا أن النظام يسعى إلى توظيفها في خدمة سلطتها، فالوزير والمجلس العلمي الفقهي الأعلى والمفتون ورجال الدين كافة لن يحظوا بأي دور أو صفة ما لم ترضّ عنهم "مراجعة" الأمن والاستخبارات.

وهناك من تخوّفوا من إضعاف "علمانية الدولة"، لأنّهم كانوا يصدّقون أن النظام علماني، فهو لا يستحق أبداً هذا التصنيف ولو صحّ أنه علماني لصّح في المقابل أنّ التأثرين عليه إرهابيون.

هذا نظام أثبت أن الاستبداد دينه، واحتزل قيمه في الإجرام والتعذيب حتى الموت والتوجيع والتدمير والتهجير والتشريد. وليس في كل ذلك أي علمانية. نعم، إنه يبحث عن سبل لاحتواء من رفضوا سلطتها، لكنه لا يزال مسكوناً بالعقلية السقية

ذاتها، ويظن أن العالم قبله أخيراً حين اضطر للمفاضلة بين دمويته ودموية "داعش". لكن أي حكم مؤسس على إرهاب الدولة لن يشكل حلاً دائماً في سوريا.

يطمح النظام إلى إنتاج "إسلامه" أو "نموذجه" للإسلام، ومن البدهي أنه غير مؤهل لمهمة كهذه، فسوريا تميّزت على الدوام بالإسلام الوطني المعتدل، الذي لم يكن لأي نظام فضل عليه، بل كان له هو الفضل الأول في حماية الوطن من عبث النظام والحفاظ على المجتمع.

يسطيع النظام أن يقولب أزلامه "الأوقافيين" كيما شاء، لكن نظرة متفحصة إلى القانون 16 لن تتأخر في كشف آليات تنظيم الأوقاف، فهي استنساخ مفضوح لهيكلية حزب البعث الذي أثبتت الأزمة أن نجاحه في تحصين النظام كان محدوداً، وأن فشله في إشاعة الاستقرار كان ذريعة .

وبناء على الهيكلية المقترحة للأوقاف، فإن النظام يرشحها لأن تكون حزبا حاكما آخر، له قيادة قطرية جاهزة (الوزارة) وأمناؤه العاملون والمساعدون (المجلس الفقهي) ورؤسائه الفروع (مُفتون المحافظات)، وحتى "فريقه الديني الشبابي"، على غرار "شبيبة البعث". أي أن "شبيبة الأوقاف" مرشحة لمشاركة "شبيبة البعث"، سواء في تجسسها على الناس أو في تحولها لاحقا إلى مليشيات النظام.

في شريط تعريفي/ دعائي، أغفل إعلام النظام كثيراً من الجوانب المثيرة للجدل في قانون الأوقاف، ليتركز على ما يعتبره إيجابيات: (مثل: الرقابة على العمل الديني، ضبط الفتاوى، الرقابة على البرامج الدينية، تطوير اللغة العربية، فضلاً عن الإشراف على (معاهد الأسد) لتحفيظ القرآن الكريم . . .)

غير أن منظومة النفاق لا تلبث أن تفرض ذاتها في المقارنة بين السلوك الموصوف للنظام و"المبادئ" التي يريد للمسلمين أن يعتنقوها، ومنها مثلاً "الانتماء إلى الإسلام لا ينافي الانتماء إلى المواطننة"، أو "نشر ثقافة الاعتدال"، علماً بأن آخر ما يمكن للنظام ادعاؤه أنه يحترم قيم المواطننة والاعتدال.

لكن الأمر ينزلق إلى الهزل الأسود حين يرد مثلاً "اعتماد أسلوب الحوار مع المخالفين"، فهذا بالضبط ما عجز عنه النظام دائماً، وليس فقط منذ اندلاع الثورة عليه. أما "الاهتمام بالمرأة والطفل وتأكيد حقوقهما" فكان الأحرى بالنظام أن يؤكّد احترامه حقوق نساء وأطفال قضوا في سجونه، وحقوقآلاف منهم قُتلوا ببراميله وصواريختاته.

لا شك في أن النقطة الوحيدة التي تعني ما تقول هي إدارة أموال الأوقاف والإشراف على صرفها في مكانها الصحيح، أي حيث يشاء النظام. هذه القوانين والمراسيم مثل انتخابات المجالس المحلية، مثل دستور 2012 والانتخابات الرئاسية (2014) والبرلمانية (2016)، وقائم يفرضها النظام ليقول إن "الدولة" موجودة، وأن الأسد باق في منصبه .

ولأن النقاش في شأن اللجنة الدستورية يحدد لغياب الأسد موعداً أقصاه نهاية ولايته الحالية في 2021، فإن ثمة تفكيراً جدياً لدى النظام في إجراء انتخابات مبكرة خلال السنة المقبلة، ليس فقط للرّد على ما يُقال ولطمأنة بيته الموالى في الداخل، بل

خصوصاً لاستبقاء أي دستور جديد يفترض أن يحدّ من صلاحيات الرئيس ويوسّع صلاحيات رئيس الوزراء .

يبقى للأسد هدفان رئيسيان: أولهما أن يجعل المفاوضات الدستورية عملية بلا أي نهاية، طويلة ومعقدة وعقيمة، ولعل تركيبة اللجنة الدستورية (ثلث للنظام، وثلث للمعارضة مخترق روسيا، وثلث للمجتمع المدني مخترق من النظام وروسيا) تسمح له بذلك .

أما الهدف الآخر، فهو أن يحمل الروس على العودة إلى السيناريو الأولي الذي تبنّوه دائماً للحل السياسي (حكومة برئاسة الأسد وبمشاركة أسماء معارضة، مع تعديلات طفيفة للدستور الحالي) وظاهروا دائماً بدعم تطبيق القرار 2254 من قبيل الخداع أو المناورة واستدرج مساومات مع الأميركيين والأوروبيين. لكن المؤكّد أن أي دستور، مهما كان مثالياً، لا يغيّر شيئاً بوجود الأسد ومنظومته الأمنية.

**المصادر:**

الحياة اللندنية